مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ISSN 2410-3179 IUGJHR
Vol 24, No1, 2016, pp 42-55

تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضايا المرأة في المجتمع والدولة من خلال البرامج الانتخابية للحزب 1949-2013

د. نهاد محمد الشيخ خليل[1،*]

[1]قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2015/05/27)، تاريخ قبول النشر (2015/08/08)

ملخص البحث

حظي موضوع المرأة ومكانتها في الدولة والمجتمع باهتمام كبير في إسرائيل، تحاول هذه الدراسة استكشاف جانب من هذا الاهتمام، وتتناول موضوع تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضايا المرأة كما وردت في برامجه الانتخابية، وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يضع بين يدي القارئ العربي تجربة للتعامل مع قضايا المرأة في مجتمع منفتح على الغرب من جهة، ويحتدم فيه النقاش بين العلمانيين والمتدينين من جهة أخرى، ويحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي أبرز مراحل تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضايا المرأة في المجتمع والدولة كما ظهرت في البرامج الانتخابية للحزب؟
2. ما هي الأسباب التي دفعت حزب العمل لتطوير موقفه من قضايا المرأة؟

وتستقصي أهم التغيرات التي طرأت على مواقف الحزب في هذا المجال، وتشرح أسباب هذه التغيرات والعوامل التي أثرت في إحداث هذا التغيير. وتشير الدراسة إلى أن التطور النظري على المواقف، كما ظهر من البرامج الانتخابية للحزب، كان أكبر من التغير العملي الذي حدث في الواقع، ورغم ذلك يبقى حزب العمل من أكثر الأحزاب الإسرائيلية التي تتيح للمرأة فرصة للوصول للمواقع القيادية سواء في الكنيست أو في الحكومة. ويظهر ضعف مشاركة المرأة من الناحية العملية، حيث كانت مشاركة النساء في حكومات إسرائيل قليلة مقارنة بالرجال، فمن بين 221 شخصاً شغلوا مناصب وزراء في إسرائيل، كان نصيب النساء 13 فقط، أي بنسبة 6% تقريباً، وهذا عدد قليل مقارنة مع عدد الرجال.

الكلمات المفتاحية: حزب العمل، إسرائيل، المرأة.

The Development of the Israeli Labour Party Concerning to the Woman's Issues During Its Platforms 1949-2013

Abstract

The subject and status of women in the state and society takes a great attention in Israel, this essay aims to explore part of this attention, it discusses the developing position of the Israeli Labor Party of women's issues according to their electoral programs, The importance of this research is that it explains to the Arab reader the Israeli experience in dealing with women's issues in an open society to the west, and faces a strong debate between secular and religious, this study is answering the following questions: 1. What are the main stages of the evolution of the Israeli Labour Party's position toward women's issues in society and the state as it appeared in their electoral programs? 2. What are the reasons which push the Labor Party to develop its position toward women's issues? This study examines the development of the Israeli Labor Party's perspectives towards women issues as reflected in the party's elections platforms. The paper studies the reasons behind these changes. The paper indicates that the changes were more theoretical i.e. words on paper than practical developments. Still, the Labor Party is the best Israeli party regarding the issues of women as it allows them to occupy leadership roles whether in the Knesset or the cabinet. The weakness of women's participation is clear ,among the 221 people occupied the positions of ministers in Israel, women got only 13.

Keywords: Labour Party, Israel, Woman.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: nkhaleel@iugaza.edu.ps

المقدمة:

حظي موضوع المرأة ومكانتها في الدولة والمجتمع باهتمام كبير في مناطق عديدة من العالم، وتم التعبير عن هذا الاهتمام من خلال مؤتمرات ومعاهدات دولية، وتقارير دولية ووطنية رصدت مكانة المرأة، وما تتعرض له من مشاكل، وما تواجهه من عقبات، وما يُفرض عليها من قيود، وتزامن اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بموضوع المرأة مع اهتمام الباحثين الذين تناولوا موضوع المرأة من زواياه المختلفة.

يتناول هذا البحث (تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضايا المرأة في المجتمع والدولة) واحدة من أكثر القضايا تعقيداً، وهو تطور موقف حزب علماني من قضايا المرأة في مجتمع يتمتع الدين فيه بمكانة معنوية ومؤسسية وسياسية كبيرة، ويحاول المتدينون فرض رؤيتهم على المجتمع.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يضع بين يدي القارئ العربي تجربة للتعامل مع قضايا المرأة في مجتمع منفتح على الغرب من جهة، ويحتدم فيه النقاش بين العلمانيين والمتدينين من جهة أخرى، ويحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي أبرز مراحل تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضايا المرأة في المجتمع والدولة كما ظهرت في البرامج الانتخابية للحزب؟
2. ما هي الأسباب التي دفعت حزب العمل لتطوير موقفه من قضايا المرأة؟
3. هل يوجد رابط بين تطوير موقف حزب العمل لموقفه من قضايا المرأة، وبين ما يجري في دول الغرب من نقاش بهذا الصدد؟

تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يدرس تطور موقف حزب العمل מפלגת העבודה منذ عام 1949م، باعتبار أن حزب العمل الذي تشكل عام 1968 هو امتداد لحزب مباي מפא"י، وإعادة تحالف بين حزب مباي وبين الأحزاب التي انشقت عنه في السابق، إضافة إلى أن حزب العمل في كل أدبياته يركز على أن مؤسسه هو بن غوريون –الذي لم يعمل ولو للحظة واحدة تحت اسم حزب العمل– الذي أسس حزب مباي، إضافة إلى أن كل الدراسات التي تتناول حزب العمل تبدأ من حزب مباي، ولهذا جاء اختيار عنوان البحث (تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من قضايا المرأة في المجتمع والدولة من خلال البرامج الانتخابية للحزب 1949–2013).

ويعالج البحث الفترة الزمنية الواقعة بين 1949م، وهي إجراء أول انتخابات برلمانية في دولة "إسرائيل"، وعام 2013 حيث جرت آخر انتخابات برلمانية تمكن الباحث من الحصول على برامجها الانتخابية. إضافة إلى أن حزب العمل لم يخض الانتخابات للكنيست العشرين عام 2015م منفردا، بل ضمن قائمة مشتركة مع حزب الحركة برئاسة تسيبي ليفني.

وتعتمد الدراسة منهج البحث التاريخي، وتعتمد في رصد موقف حزب العمل من قضايا المرأة على ما ورد في البرامج الانتخابية للحزب، ومقارنتها مع بعضها، وتحديد الفوارق واتجاهات التطور، ومحاولة تفسير أسباب ذلك من خلال فهم السياق العام لتطور المجتمع الإسرائيلي، ونقاشاته الداخلية، وتأثره بما يجري من تغيرات في الغرب.

وللإجابة على أسئلة البحث جرى تقسيمه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: حماية حقوق المرأة في الحيز الخاص – من البرنامج الانتخابي الأول حتى الثالث (1949–1955).

المحور الثاني: حماية حقوق المرأة في الحيز العام – من البرنامج الانتخابي الرابع حتى الثامن (1959–1973).

المحور الثالث: مرحلة تبني الرؤية الفيمنستية– من البرنامج الانتخابي التاسع وحتى السادس عشر (1977–2013).

المحور الأول: حماية حقوق المرأة في الحيز الخاص من البرنامج الانتخابي الأول حتى الثالث (1949–1955)

عاشت المرأة اليهودية داخل المستوطنات الصهيونية في فلسطين في سياق رؤيتين لدورها: الأولى تقليدية نابعة من التراث الديني اليهودي الذي يمنح المرأة دوراً محدداً، ويقوم الحاخامات على رعايته والحفاظ عليه، أما الرؤية الأخرى فهي مستمدة من أفكار ومعتقدات أعضاء الهجرة اليهودية الثانية، الذين كانوا في غالبيتهم اشتراكيين، يؤمنون بدور أوسع للمرأة، وثار منذ لحظات مبكرة في تاريخ الاستيطان الصهيوني نقاشاً بين المتدينين والعلمانيين حول دور المرأة.

ومع الوقت زادت مشاركة المرأة في النشاط الصهيوني في مختلف مجالاته، إلا أن الجدل بين العلمانيين والمتدينين بقي مستمراً بشأن المساحات والحدود والقيود التي يجب أن تنتظم مشاركة المرأة في إطارها (عبدو، 2009: 57–85).

ويبدو أن موقف حزب مباي من قضايا المرأة في المجتمع الإسرائيلي، ووعوده لتحسين واقع المرأة قد أخذ بعين الاعتبار ذاك النقاش، ولهذا جاء البند المخصص للمرأة في البرنامج الانتخابي الأول الصادر في عام 1949 مختصراً، ويحمل عنوان "حماية المرأة" ، ويحتوي على أربع نقاط رئيسة: أولها تحقيق المساواة الكاملة، والثانية المرأة العاملة، والثالثة حماية الأمهات، أما الرابعة فتحمل عنوان حماية الطفل (1949، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الأولى من جانب حزب مباي).

فيما يتعلق بتحقيق المساواة الكاملة، اعتبر الحزب أن مشاركة المرأة في العمل من أجل إقامة الدولة، واستيعاب المهاجرين، واستناداً إلى المبادئ الأخلاقية لحركة العمال، توجب على الحزب أن يجتهد في ضمان كامل المساواة في الحقوق والواجبات للمرأة في دستور الدولة، وفي كل المؤسسات التمثيلية (1949، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الأولى من جانب حزب مباي).

وبخصوص المرأة العاملة طالب الحزب بتحقيق المساواة الكاملة بين العامل والعاملة في الأجر، وتحديد حد أدنى للأجور يضمن للعاملة حياة معقولة، وإعفاء المرأة العاملة والمتزوجة من ضريبة الدخل، وإعفاء الأمهات العاملات من الدوريات الليلية، ودعا الحزب إلى فتح مؤسسات لرعاية وتعليم أولاد الأمهات العاملات خارج بيوتهن.

وطالب الحزب بحماية الأمهات من خلال منع تشغيلهن في الأفرع المؤذية للأمومة، ومنحها إجازة أمومة بأجر مع حق الحفاظ على مكان العمل، وطالب الحزب بتأسيس صندوق ولادة لمساعدة الأم والطفل.

وفي مجال حماية الطفل دعا الحزب إلى إقامة حضانات للأطفال الذين تعمل أمهاتهم خارج البيت لمساعدتهم والترفيه عنهم، ودعا إلى منع تشغيل الأولاد قبل نهاية المدرسة، وتوسيع شبكة رياض الأطفال وإدراجها في ميزانية التربية العامة (1949، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الأولى من جانب حزب مباي).

يتضح من خلال ما ورد في البرنامج الانتخابي الأول أن الحزب يعتبر ان المرأة بحاجة للحماية والرعاية، ويعطي أولوية لضمان تسهيل قيام المرأة بمهمتها الأساسية كأم من خلال منحها أجر يساعدها على حياة معقولة، وتوفير ظروف عمل تساعد الأم على رعاية أبنائها، إضافة إلى حماية الأطفال ومنع تشغيلهم في أعمار صغيرة.

اللافت للنظر أن الحزب في برنامجه الانتخابي للكنيست الثانية التي أُجريت عام 1951م، أسقط موضوع المرأة من على صفحات البرنامج، ولم يتطرق له إلا من خلال الحديث عن "تحقيق المساواة بشكل عام بغض النظر عن العرق والجنس والدين" (1951، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الثانية). وهذه العبارة لا تُضيف شيئاً، ولا تعكس أي اهتمام من جانب الحزب؛ لأنها واردة بالنص في وثيقة الاستقلال (برفرمان، 1981: 61).

وهذا يكشف أن حزب مباي لم يكن يولي قضية المرأة كبير اهتمام، وربما يرجع ذلك إلى أن قيادة الحركة الصهيونية كانت تعتبر أن المساواة متحققة بشكل تلقائي في المجتمع الذي كانت تعتبره طليعياً، ولهذا لا توجد حاجة للتركيز على هذا الموضوع في البرنامج الانتخابي، أو في السياسة الحكومية.

ومن الناحية التشريعية فقد نجح الحزب في سن قوانين في هذه المرحلة تنسجم مع برنامجه الانتخابي، ومنها (قانون مساواة حقوق المرأة –حوك شيفوي زخويوت هإيشاة) لسنة 1951، ويحدد هذا القانون أنه لا تمييز بين المرأة والرجل أمام القضاء، إلا في المجالات التي يكون فيها التمييز لصالح المرأة، ويهدف إلى تعديل تمييز سابق قائم ضد النساء (الكنيست، 1981: 248).

ويُضاف إلى ما تقدم قانون (عمل النساء –حوك عفوداة نشيم) لسنة 1954، والذي أكد على إجازة الولادة، والغياب الإضافي المتعلق بالحمل والولادة، وحق المرأة في أن تنقل لزوجها جزءاً من هذه الحقوق (http://www.ovdim.org.il/Page10915.asp)

ورغم الإطار النظري والتشريعي الذي يتحدث عن المساواة، إلا أن الناحية العملية كانت بعيدة عن تحقيق المساواة، ومن الأمثلة على ذلك أن مجلس الشعب (موعيتست هعام)، الذي أعلن وثيقة الاستقلال، لم يشتمل إلا على امرأتين هما: راحيل كوهين كوجين רחל כהן-כגן، وجولدا مئير גולדה מאיר، وذلك من بين 37 عضواً تكون منهم المجلس (إلدار، 2010: 256).

أما البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة عام 1955م، فقد شملت ديباجة البند الخاص بالمرأة مديحاً مطولاً لموقف الحركة الصهيونية من موضوع المرأة، وأكد على أن الحركة الصهيونية منذ خمسين عاماً "اجتهدت لتحرير المرأة شخصياً واجتماعياً ... وأن المرأة العاملة تعمل على نفس المستوى مع العامل في الحراسة، وإقامة المستوطنات والدفاع عنها، وشغل الحرف المختلفة، ورعاية التعليم، وفي مد يد العون للمهاجر ... وتنظيم الأمهات العاملات بطريقة لامثيل لها في دول كثيرة" (1955، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة من جانب حزب مباي).

وأعاد الحزب في هذه المرحلة التأكيد على التزامه بالاجتهاد للوصول إلى المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وعلى إشراك المرأة في كل جوانب الحياة في المجتمع والدولة والسلطات المحلية والكنيست والحكومة وفي كل المؤسسات العامة.

وفي هذه المرحلة بدأ الحزب يعقد موازنات، ويحاول حسم الجدل بشأن بعض القضايا المتعلقة بالدين والدولة، والدين والمجتمع، إذ فرّق فيما يتعلق بالأحوال الشخصية بين الزواج والطلاق من جهة، وبين الميراث من جهة ثانية، وفي حين اعتبر أن وحدة الشعب اليهودي تقتضي أن يكون قانون الزواج والطلاق موافقاً للشريعة اليهودية، إلا أنه دعا إلى تحرير مسألة الميراث من الخضوع للدين، ودعا إلى تبني قانون مدني واحد لكل سكان إسرائيل في قضايا الميراث، مبرراً ذلك بضرورة ضمان المساواة الكاملة في حقوق المرأة الزوجة والأخت والأم والبنت، ولحق الرجل الأخ والابن (1955، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة من جانب حزب مباي).

وتشير الباحثة عيران إلدار إلى أنه رغم مشاركة المرأة في مواقع عمل مهمة خلال فترة الحركة الصهيونية، إلا أنه منذ بداية تأسيس الدولة ترسخ واقع ينطوي على عدم المساواة بين المرأة والرجل في المجال السياسي، وخلال الـ 25 سنة الأولى من عمر الدولة لم يشغل منصب وزير من بين النساء سوى إمرأة واحدة هي جولدا مئير (إلدار، 2010: 280).

ولاشك أن مشاركة المرأة في الحياة العامة، وحصولها على المناصب العليا كان يواجه برفض شديد، خاصة من جانب المتدينين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو نتيجة انتخابات بلدية تل أبيب عام 1955م، حيث حصلت كتلة مباي على أغلبية، لكنها لم تكن كافية لتشكيل مجلس بلدي بشكل منفرد، وحسب القانون فإن الجلسة الأولى تشهد انتخاب رئيس المجلس، وأجريت الانتخابات مرتين بين ثلاثة مرشحين، وحصلت جولدا مئير على أعلى الأصوات، لكنها لم تتجاوز النسبة المطلوبة (إلدار، 2010: 259).

وعندما أجريت الانتخابات للمرة الثالثة داخل المجلس، فاز خصمها، بعد تحالفات بين الكتل الفائزة، كان للمتدينين دور بارز خلالها لإقصاء جولدا مئير لكونها امرأة، رغم أنها رئيسة الكتلة الأكبر في المجلس البلدي (إلدار، 2010: 260).

وفي السياق ذاته، قاد حزب مباي نقاشاً داخل المجتمع الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة حول التجنيد الإجباري في الجيش، وتمكن من تأسيس لواء خاص للنساء في مايو عام 1948، وفي عام 1950 تم إصدار قانون الخدمة في الأجهزة الأمنية، وأُدخلت في صياغات قانونية تُلزم المرأة بالخدمة العسكرية، وبهذا تُعتبر إسرائيل أول دولة في العالم، ومن الدول القلائل التي أقدمت على مثل هذه الخطوة، لكن القانون جعل المدة الزمنية لخدمة المرأة في الجيش أقل من تلك التي يقضيها الرجل بحيث يخدم الرجل 36 شهراً، بينما تقتصر خدمة المرأة على 24 شهراً، وبخصوص الخدمة في قوات الاحتياط، فإن خدمة الرجل تستمر حتى يبلغ من العمر 38 عاماً، أما المرأة فتتوقف عند 24 عاما، إضافة إلى أن ذات القانون أكد على المكانة العلوية للأمومة، وجعلها مقدمة على الخدمة العسكرية والضرورات الأمنية (دورمي، 2001: 10، 11).

المحور الثاني: حماية حقوق المرأة في الحيز العام من البرنامج الانتخابي الرابع حتى الثامن (1959–1973)

أطلق حزب مباي على الفقرة الخاصة بالمرأة في البرامج الخمسة التي يتكون منها هذا المحور عنوان (المرأة في الدولة)، وهذا يعكس اهتمام حزب مباي في توفير الحماية للمرأة في الحيز العام، بينما في برامج المرحلة الواقعة بين عامي 1949 و1955 فقد كانت العناوين تعكس اهتماماً بتوفير الحماية للمرأة في الحيز الخاص.

شمل البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة عام 1959 ثلاثة مجالات رئيسة (1959، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة): الأول التأكيد على البعد التاريخي للمساواة بين المرأة والرجل منذ انطلاق الحركة الصهيونية، أما الثاني فيتمحور حول ذكر الإنجازات التي قدمها حزب مباي في الكنيست من خلال سن مجموعة من القوانين المتعلقة بالمرأة، إضافة إلى إفساح المجال أمام المرأة في المناصب الحكومية. والمجال الثالث يشمل مجموعة من الوعود التي سيعمل الحزب على تحقيقها.

فيما يتعلق بالمجال الأول اعتبر حزب مباي أن وضع المرأة ومكانتها في الحركة الصهيونية قبل قيام دولة "إسرائيل" من دواعي فخرها بين الأمم التي أطلق عليها البرنامج اسم (الأمم المتنورة)، وعدد نص البرنامج أسماء المؤسسات والأُطر التي شاركت فيها المرأة مثل: الهستدروت הסתדרות، وتنظيم أمهات عاملات، وحركة العاملات.

وفي المجال الثاني، ذكر الحزب إنجازاته من خلال البرلمان على صعيد سن القوانين مثل: قانون يمنع تعدد الزوجات، وقوانين عمل تحمي الأم العاملة، وقوانين اجتماعية لتنظيم حياة الأسرة، وقوانين التأمين الوطني، والتعليم، وتأمين خاص للأُسر ذات النفوس الكثيرة. وكذلك أورد الحزب إنجازاته في المجال الإداري والحكومي والعام، حيث أشار إلى دور المرأة في الإنتاج، وفي الوظائف الأمنية والدبلوماسية، والسلطات المحلية، وعلى مستوى إقامة علاقات مع منظمات نسائية حول العالم، وأشاد الحزب بدور رائدات النشاط النسائي فيه فيما أسماه تعزيز قيم المساواة في أوساط النساء العربيات في الدولة.

أما المجال الثالث والمتمثل في مجموعة الوعود التي أكد الحزب التزامه بتنفيذها فتركز على أربع نقاط: النقطة الأولى وضع المرأة داخل الأسرة، وتركزت وعود الحزب على سن قوانين مدنية موحدة لكل سكان الدولة تضمن حق المرأة في الميراث، وتتكفل بإيجاد آليات تضمن إنصاف المرأة في حال وقوع خلافات داخل الأسرة مع الزوج، أو في حال وفاته، أو بشأن الميراث مع الأشقاء.

والنقطة الثانية تتمثل في تشغيل المرأة، وتحسين ظروف العمل من خلال سن قوانين تأخذ ظروف المرأة ومصاريفها بعين الاعتبار لدى احتساب الأجر، أو تقدير الضريبة، أو منح البدلات والمخصصات، وتضمن لها أجر متساوي مع الرجل، وتوفير العلاج المجاني لأطفال الأسر الفقيرة دون سن 4 سنوات. إضافة إلى توسيع تشغيل المرأة في ميادين العمل المنتجة، وتشجيع تشغيل مصانع لتشغيل النساء، وتوفير إمكانية تشغيل النساء داخل منازلهن.

والنقطة الثالثة تتعلق بالتعليم المهني، حيث تضمنت الوعود العمل على توسيع الصفوف المهنية للبنات في المدارس، وتنويع المهن التي يجري تعليمهن إياها، والاهتمام بمؤسسات التعليم المهني، ورفع مستوى المهنية للفتاة في الطوائف الشرقية، وإنشاء صفوف خاصة للبنات العرب في المدارس الأساسية. والنقطة الرابعة تعد بتعزيز نشاط ومشاركة وتمثيل المرأة في كل خلايا الدولة (1959، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة).

لوحظ في جانب الوعود التي يُبشر حزب العمل جمهوره بها، أنها تركز على ضبط علاقة الدين بالمجتمع، وتحرير مساحات إضافية من الأحوال الشخصية من هيمنة الدين، وجعلها من صلاحيات الدولة في شقها المدني، والمقصود هنا أن حزب العمل يُسلم بأن الزواج والطلاق هي من صلاحيات الشريعة اليهودية والمحاكم الدينية، لكنه في البرنامج الانتخابي السابق حرر مسألة الميراث من سيطرة الدين، وفي هذا البرنامج دعا إلى تحرير العلاقات داخل الأسرة بترتيباتها وخلافاتها من قبضة الدين، وتحويلها إلى المحاكم المدنية.

ويضاف إلى ما تقدم أن الحزب في هذا البرنامج دعا إلى مزيد من مأسسة واقع المرأة في الحيز العام سواء تأهيلها مهنياً، أو حماية حقوقها في العمل قانونياً، أو تعزيز دمجها في مؤسسات الدولة.

وفي البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة سنة 1961م، كرر الحزب تأكيده على أن مساواة المرأة بالرجل، والاحتفاظ بمكانة مرموقة لها في المجتمع هي قيم صهيونية أصيلة، وأعاد تكرار ما ورد في البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة، خاصة ما اعتبره انجازات ومساهمات للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل فيما يتعلق بواقع المرأة ومكانتها، وكرر الحزب في هذا البرنامج كل الوعود التي وردت في البرنامج السابق كما هي (1961، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة).

وربما يرجع تكرار الحزب نفس ما ورد في برنامجه للمرة الثانية، إلى بطء العمل فيما يتعلق بالتشريعات أو التعيينات، أو إقامة المؤسسات الكفيلة بترجمة الوعود إلى واقع، وربما يعود إلى صعوبة النقاش مع المتدينين وحساسية المجتمع فيما يتعلق بالجوانب الدينية للوعود.

وعند قراءة البرنامجين الانتخابيين للكنيست السادسة سنة 1965م (1965، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة)، والكنيست السابعة سنة 1969م (1969، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة). نجد أنهما متطابقان تماماً كما أنهما يشبهان ما ورد في البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة، لكن ورد فيهما عبارات تشير إلى أن الاهتمام بقضايا المرأة هو عبارة عن رسالة دعائية يحاول حزب المباي تسويق الدولة من خلالها، إذ ورد في البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة أن "مشاركة المرأة يترك بصمة مباركة على مجمل التفكير والعمل في الدولة، وفي السلطات المحلية، ويساعد على تشكيل شخصية الشعب الذي يتجمع في وطنه" (1965، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة)، أما البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة فقد ورد فيه أن "دمج المرأة والأم العاملة في دوائر الإنتاج ورفع مكانتها في المجتمع سيساعد على بلورة الطابع المتقدم لدولة إسرائيل" (1969، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة).

وفي هذه المرحلة، تولت جولدا مئير رئاسة حزب مباي، وبقيادتها توحدت مباي مع رافي وأحدوت هعفوداة وبوعلي تسيون، وربما يكون توجه الحزب الوارد في الفقرة السابقة قد عزز من فرصة جولدا مئير لكي تشغل منصب رئيسة الحكومة، رغم أنها لم تكن المرشح الأوفر حظاً، ورغم أنه كان هنالك تنافس حاد بعد وفاة ليفي أشكول לוי אשכול بين ثلاثة أشخاص مركزيين على منصب رئيس الوزراء، وهم: يجال ألون יגאל אלון، وموشيه ديان، وبنحاس سابير פנחס ספיר.

وبهذا التعيين تمكن حزب العمل، في وقت مبكر من عمر الدولة، من رفع امرأة إلى منصب رئيس الحكومة، كأول امرأة في "إسرائيل"، وثالث إمرأة على مستوى العالم تحصل على هذا المنصب.

وفي البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة سنة 1973، والذي يُنهي المحور الثاني من هذه الدراسة، تناول البرنامج الانتخابي عدد من القضايا المهمة مثل: منح مزيد من مساحات التحرر من هيمنة الدين على السلوك الشخصي، ووعد الحزب بعمل اللازم من أجل جعل الحسم بشأن الإجهاض من حق المرأة بناءً على استشارة طبية.

ووعد الحزب في برنامجه بإدخال مفاهيم المساواة إلى مناهج الدراسة في وزارة التربية، إضافة إلى فرض رقابة للتأكد من تنفيذ الجهات المختصة للقوانين التي تم سنها في الكنيست، ودعا الحزب إلى تحسين شروط عمل المرأة على صعيد الأجور، وساعات العمل، وتوفير عمل جزئي للمرأة، وتوسيع شبكة الحضانات ورياض الأطفال حتى تتمكن المرأة العاملة من الذهاب إلى عملها مطمئنة على أطفالها، وتخفيض ضريبة الدخل للأمهات العاملات، والمساواة في صناديق التقاعد (1973، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة).

وإمعاناً في التوازن بين تحسين مكانة المرأة في الحيزين العام والخاص، أكد الحزب أنه سيعمل على زيادة دمج المرأة وتمثيلها في مؤسسات الدولة، ودفع النساء للوظائف العليا في المؤسسات الرسمية، إضافة إلى العمل على إيجاد لجنة حكومية لمراقبة أوضاع المرأة في إسرائيل (1973، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة)..

المحور الثالث: مرحلة تبني الرؤية الفيمنستية من البرنامج الانتخابي التاسع وحتى التاسع عشر (1977–2013)

شهدت بدايات العقد السابع من القرن العشرين وصول آثار الرؤية الفيمنستية الأمريكية إلى "إسرائيل"، وكانت مارشة فريدمان מַרשָׁה פרידמן من أوائل النشيطات في هذا المجال، حيث أسست حركة تحرير المرأة سنة 1972، وترأستها، وفي عام 1973 نجحت في الانتخابات للكنيست على قائمة حركة راتس، وفي الكنيست رفعت صوتها متحدثة عن كل القضايا التي تخجل النساء في الحديث عنها مثل التحرش الجنسي، والإجهاض، وغيرها من قضايا المرأة، وفي عام 1977 أسست حزباً جديداً أطلقت عليه اسم (حزب النساء)، إلا أنه لم يستطع تجاوز نسبة الحسم، ومع الوقت تزايدت الجمعيات والمؤسسات التي تحمل الفكر الفيمنيستي، وتسللت هذه الأفكار إلى برامج الأحزاب الإسرائيلية، وعلى رأسها حزب العمل (http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3399420,00.html).

في البرامج الانتخابية التي يشملها هذا المحور، تغير عنوان البند الخاص بقضايا المرأة، وأصبح (مكانة المرأة)، وفي البرنامج الانتخابي للكنيست التاسعة عام 1977 استمر تأكيد الحزب على سن التشريعات التي تمنح النساء مزيداً من الحقوق عن تلك التي وفرها (قانون مساواة حقوق المرأة لسنة 1951م)، ومن القضايا الجديدة التي طرحها هذا البرنامج الانتخابي (1977، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست التاسعة): دفع النساء وتحفيزهن للتوجه نحو العمل المنتج، فتح ملف منفصل للأم العاملة خارج بيتها في ضريبة الدخل، تعيين نساء في وظائف مهمتها الأساسية معالجة مشاكل النساء، إدارة يوم تعليمي طويل لرياض الأطفال والمدارس، وتنفيذ يوم العمل القصير للمرأة، وكذلك يوم العمل المرن للأمهات، وتحديد جيل تقاعد مرن للمرأة، وإلغاء الفصل في التعليم المهني بين الذكور والإناث، وتطوير منظومة استشارات خاصة بالحياة العائلية، وإقامة مؤسسات لرعاية الشابات اللاتي يعانين من الضائقة.

واستخدام مؤسسات الدولة في فرض القوانين التي تنص على المساواة، والحفاظ على استمراريتها، ووعد الحزب كذلك بالاعتراف بعمل المرأة في اقتصاد بيتها، وربطها بمنظومة الضمان الاجتماعي، والتأمين الوطني، وضمان الحق في مخصصات الشيخوخة، إضافة إلى تأمين الإعاقة.

ودعا الحزب إلى توسيع شبكة المهن العسكرية التي تخدم فيها البنات، وذلك لمنح المجندات مهن يستطعن الاشتغال بها بعد تحررهن من الجيش، وللمرة الأولى يتطرق البرنامج الانتخابي للحزب بشيء من التفصيل إلى تطوير الخدمات المقدمة في مجال تعليم البنات العربيات والدرزيات، وتنويع وتوسيع التأهيل المهني للبنات العربيات، وللمرة الأولى أيضاً يكشف البرنامج الانتخابي للحزب عن نيته السعي إلى زيادة تمثيل النساء في المواقع الإدارية والسياسية العليا يهدف إلى اقترابهن من مراكز الحسم والتأثير.

يتضح مما ورد في هذا البرنامج الانتخابي أنه شمل عدة قضايا تُطرح لأول مرة، وتنسجم مع التوجه الفيمنستي مثل الاعتراف بعمل المرأة العاملة في اقتصاد بيتها، ووجود المرأة في مراكز الحسم والتأثير، وإلغاء الفصل في التدريب المهني بين الذكور والإناث، وتوسيع دمج المرأة في المهن العسكرية.

أما البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة عام 1981م، فقد جاء مفصلاً أكثر من كل البرامج التي سبقته، وبدأ بمقدمة مختلفة عن كل البرامج السابقة، إذ اعترف بحدوث "تراجع في مكانة المرأة في إسرائيل، وأنه تم التعبير عن هذا التراجع من خلال تجميد بعض التشريعات، وتغيير قوانين، وعدم تطبيق قوانين أخرى قائمة، وإهمال توصيات لتعزيز مكانة المرأة" (1981، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة).

ويمكن القول إن ارتفاع نبرة النقد في هذه المرحلة يرجع إلى عاملين: الأول يتمثل في كون الحزب انتقل من مرحلة الحزب الحاكم إلى المعارضة، وبالتالي فإن النقد سيكون هو المحرك الرئيسي لدعايته الانتخابية، أما السبب الثاني فيتمثل في تأثر المجتمع الإسرائيلي بالتوجهات الفيمنستية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وتناول هذا البرنامج كل ما تناولته البرامج السابقة من قضايا، لكنه فصّل فيها بشكل أكبر، وأضاف قضايا جديدة لم يتم التطرق لها من قبل، ومن أهم القضايا التي طرحها هذا البرنامج الانتخابي: وعود بإحداث تحسينات إضافية في مجال العمل والأحوال الشخصية، عمل ترتيبات لحماية النساء المعنفات واللاتي يعشن في ضائقة، توسيع عملية دمج المرأة في الجيش، ضبط التعيينات في المحاكم الدينية من خلال القانون، تفصيل أكثر بشأن دمج النساء العربيات في الحياة العامة، والفقرة الأخيرة من الجزء المخصص للنساء في هذا البرنامج، حملت عنوان (صورة المرأة)، وهذا العنوان لم يرد من قبل، وهو تأكيد على التوجه الجديد الذي تبناه الحزب، والمتمثل في تبني الأفكار الفيمنستية (1981، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة).

بخصوص التحسينات في مجال العمل، اعتبر الحزب في هذا البرنامج أن عمل المرأة خارج البيت هدف قومي واجتماعي واقتصادي من الدرجة الأولى، وأن الحزب سيعمل على توسيع مشاركة المرأة في شبكة واسعة من المهن التي لم تعمل فيها من قبل، وأنه سيبادر إلى سن قانون (تكافؤ الفرص)، لمنع التمييز ضد النساء في كل مجالات العمل، إضافة إلى وجود آليات متابعة ورقابة وإشراف على حسن تنفيذ القانون، ووعد الحزب بأنه سيعمل على تغيير مواقف صانعي القرار في الحكومة والهستدروت والقطاع الخاص في كل ما يتعلق بالارتقاء بالوضع النسائي (1981، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة).

في مجال الأحوال الشخصية، وعد الحزب العمل على تأكيد حق المرأة الإشراف على حملها وعدد أولادها وتوقيت ولادتهم، وأن لها الحق في توريث مستحقاتها في صناديق التقاعد، والتأكيد على أنها صاحبة الحق في اتخاذ قرار الإجهاض، وأن الحزب سيعمل على إيجاد حقوق متساوية للمرأة والرجل في إبرام عقود الزواج وإنهائها، وفي حال عدم وجود حلول للمشاكل حسب القوانين الدينية، فإن الحزب سيعمل على سن قوانين مدنية تعالج هذه المسائل (1981، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأفكار الواردة في هذا البرنامج الانتخابي تعكس اكتمال عملية الانتقال من الحديث عن المرأة استناداً للموقف اليهودي التقليدي، إلى الحديث عن المرأة كوحدة قائمة بذاتها، ومحور مستقل يجب أن تتركز حوله القرارات والتوجهات الحزبية.

وفيما يتعلق بالنساء المعنفات واللاتي يعشن في ظروف صعبة، أقر الحزب بوجود عنف وجريمة وزيادة في حالات اغتصاب النساء بشكل عنيف ومؤذي معنوياً وجسدياً، وأن النساء يتسترن على هذه الجرائم خشية العار، ولهذا وعد الحزب بتأسيس إجراءات مختلفة عند تقديم الشكاوى، وعند المحكمة من شأنها أن تسهِّل على المغتصبة مسيرة الإدلاء بالشهادة؛ بهدف جلب المتهم للقضاء.

وبخصوص ما تتعرض له النساء من عنف داخل أُسرهن، فقد وعد الحزب بعمل ترتيبات لحماية هؤلاء النساء، وتقديم الخدمات لهن، واعتبر الحزب أن موضوع الاشتغال بالزنا هو نتيجة للضائقة الاجتماعية، ولهذا وعد الحزب باتخاذ مبادرات لمنع تدهور النساء والشابات للاشتغال بالزنا.

وفيما يتعلق بعملية دمج المرأة في الجيش وعد الحزب بالعمل على تنفيذ قانون خدمة الأمن لسنة 1959م بنصه وروحه، وأنه سيضيق السُبُل أمام حالات التهرب، وبخصوص البنات اللاتي سيتم إعفاءهن من الخدمة العسكرية وعد الحزب بأنه سيعمل على تفعيل قانون الخدمة الوطنية لسنة 1953م لكي تقوم البنات بواجب خدمة موازية لخدمة المجندات في مجالات مثل الشئون الاجتماعية والصحة والتعليم، واعتبر الحزب في هذا البرنامج أن تقدم النساء في الجيش هي عملية مهمة لأجل مجمل النساء في منظومات الاقتصاد، ودعا الحزب إلى تشجيع مشاركة الضباط الإناث في دورات عليا للجيش وكلية الأمن القومي.

أما عن التعيينات في المحاكم الدينية فقد طالب الحزب بدمج الحاخامات الذين يخدمون في الجيش والمستوطنات كقضاة في المحاكم، ووعد بتعيين نساء كمستشارات في المحاكم، وأكد البرنامج على أن عمل المحاكم الدينية يجب أن يكون وفق الصلاحيات الممنوحة لها بالقانون، بعيداً عن أي ضغوط أو تدخل في خصوصيات الأفراد.

وأبدى هذا البرنامج اهتماماً بقضايا المرأة العربية والدرزية والشركسية والبدوية، ووعد بالعمل على توفير فرص عمل، والحفاظ على الحقوق وفق القانون، وتسهيل الانضمام للهستدروت، ووعد بتحسين مكانتها في المجتمع من خلال احترام أخلاقها وسلوكها وثقافتها.

أما موضوع (صورة المرأة)، فقد ظهر لأول مرة في البرنامج الانتخابي لحزب العمل، حيث أكد الحزب على ضرورة عرض موضوع المرأة في وسائل الإعلام وفي المناهج الدراسية بشكل موضوعي ومتزن بحيث تعكس وظائف المرأة المتنوعة في العائلة والعمل والمجتمع، وذلك حتى تنمو الأجيال وقد استوعبت بشكل كاف هذه المفاهيم (1981، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة).

وجاء البرنامج الانتخابي للكنيست الحادية عشرة سنة 1984 مطابقاً تماماً لما ورد في البرنامج العاشر لسنة 1981، مع إضافة أن الحزب سيعارض بشدة كل محاولة أو اقتراح قانون لتوسيع صلاحيات المحاكم الدينية، أو لإلغاء أو تقليص إشراف محكمة العدل العليا على المحاكم الدينية (1984، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الحادية عشرة).

تضمنت مقدمة البرنامج الانتخابي للكنيست الثانية عشرة سنة 1988 مديحاً للدور الذي قام به حزب العمل في تطوير مكانة المرأة، مشيراً إلى أن عدد العاملات بلغ 640 ألف امرأة، بمعدل 40% من إجمالي عدد العمال في إسرائيل، وأكد الحزب في مقدمة برنامجه أن تقدم مكانة المرأة في إسرائيل يرجع إلى عاملين: أولهما البعد القيمي حيث تستحق المرأة المساواة الكاملة، أما البعد الثاني فيتمثل في كون إسرائيل دولة صغيرة يجب الاستفادة من كل طاقات أبنائها، رجالاً ونساءً، إلا أن الحزب وبعد هذا الفخر بما قدمه يعود للاستدراك والقول: رغم كل الجهود التي بُذلت من قبل حزب العمل لتحسين أوضاع المرأة، إلا أن هنالك فجوات في الأجر والتمثيل.

وأعاد الحزب في هذا البرنامج التأكيد على العديد من القضايا التي ذكرها في البرامج السابقة، ومنها: تشكيل لجنة في الكنيست لتعزيز مكانة المرأة، وتوسيع شبكة الخدمة للأمهات العاملات مثل دور الحضانة، واعتبار أن المرأة هي صاحبة الحق في السيطرة على جسدها والإشراف من خلال الاختيار الحر على حملها وولادتها وإجهاض الحمل كذلك، والتأكيد على المساواة في الأجور، ومنح الخدمات والحقوق للمرأة العربية، وإشارته إلى ضرورة العمل على تطبيق القوانين التي تم سنها في السنوات السابقة، وإعادة التأكيد على أن قضايا الزواج والطلاق التي لا تجد لها حلا وفق الشريعة الدينية، سيجد الحزب لها حلولاً من خلال القوانين، إضافة إلى توسيع خدمة المرأة في الجيش، ومساعدة النساء المعنفات.

لكن حزب العمل في هذا البرنامج ركز على قضايا جديدة مثل: إيجاد وزارة لتعزيز مكانة المرأة، وسن قانون يضمن تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 20% من مجمل المنتخبين أو المُمَثَّلين في كل المؤسسات وبؤر الحسم في الحكومة والكنيست والهستدروت، إضافة إلى القيام بالتثقيف في كل المستويات لصالح تعزيز حقوق النساء، خاصة في أوساط صناع القرار في الدولة، إضافة إلى إيلاء أهمية خاصة لموضوع النساء المحالات للمعاش، والتأكيد على تحسين أوضاعهن المعيشية، وتهيئة السُبل لتمثيلهن في الحياة السياسية العامة (1988، البرنامج الانتخابي للكنيست الثانية عشرة).

ويمكن القول إن هذا البرنامج الانتخابي قد خطا خطوة مهمة على صعيد تحرير المجتمع من سطوة المحاكم الدينية، عندما دعا إلى اعتبار حق الزواج لكل الرجال والنساء البالغين هو حق مدني أساسي، لا يجوز تقييده لأسباب عرقية أو قومية أو دينية، وأن الزوجين لهما حقوق متساوية في إبرام عقد الزواج وإنهائه.

عادت البرامج الانتخابية لحزب العمل للإيجاز مرة أخرى في موضوع المرأة بدءاً من البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة عشرة لسنة 1992، وفي هذا البرنامج أكد الحزب التزامه العمل على تحقيق المساواة من خلال التعليم والإعلام والجيش والتشريع (1992، البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة عشرة).

أعاد الحزب في هذا البرنامج تكرار غالبية المواضيع التي تناولتها البرامج السابقة باختصار شديد، لكنه تضمن نقطتين جديدتين هما: الأولى تتمثل في تعهد الحزب بإدخال النساء للحكومة سواء كانت الحكومة برئاسة حزب العمل، أو كان الحزب شريكاً في ائتلاف حكومي مع أحزاب أخرى، أما النقطة الثانية فهي عمل تمييز إيجابي مؤقت لصالح النساء، وذلك من أجل رفع مستواهن في وظائف الإدارة (1992، البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة عشرة).

وفي البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة عشرة لسنة 1996م، أعاد الحزب تكرار الكثير من القضايا الواردة في البرامج السابقة، لكن هذا البرنامج اشتمل على عدد من القضايا الجديدة تتمثل في: العمل على المصادقة على اتفاقية مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مباركة تشكيل لجنة المرأة في الكنيست والعمل على توسيع صلاحياتها، جعل موضوع المساواة بين الجنسين ضمن الموضوعات التي يتضمنها تقرير مراقب الدولة، والعمل من أجل تمثيل النساء في المجالس الدينية، وإشراك النساء في مجال التخطيط العام للدولة حتى يستطعن التعبير عن احتياجاتهن، والعمل على تطوير وضع النساء في أفرع الرياضة المختلفة (1996، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة عشرة).

تضمن البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة عشرة سنة 1999م، إعادة تأكيد على النقاط الواردة في البرامج السابقة، ورغبة في توسيع تطبيق القوانين التي تم سنها، وتطبيق مزيداً من جوانب التمييز الإيجابي، وبينما تضمنت البرامج السابقة تأكيداً على ضرورة تطبيق القوانين، والإشراف على عملية التطبيق، تضمن هذا البرنامج توجهاً لمعاقبة غير الملتزمين بتطبيق المساواة، حيث وعد الحزب بـــ "تبني قرار حكومة يمنع التوقيع على عقود مع أجسام اقتصادية تمارس التمييز بين العمال على أساس الجنس والعرق والقوم" (1999، انظر البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة عشرة).

وفي البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة عشرة سنة 2003م، أكد حزب العمل التزاماته بتحقيق المساواة، وتعزيز وتوسيع شبكات الدعم للمرأة العاملة، وتسهيل وصول المرأة لمراكز الحسم في السياسة، وتوفير المساعدة المالية واللوجستية للنساء الضعيفات والمعنفات (2003، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة عشرة).

وفي البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة عشرة سنة 2006، تكون الجزء الخاص بموضوع المرأة من ثلاثة أسطر فقط، أكد الحزب عبرها التزامه بالمساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة (2007، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة عشرة).

وفي البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة عشرة سنة 2009م، أعاد الحزب التأكيد على التزاماته بشكل مختصر، وبرزت نقطة جديدة هي العمل لفرض القانون الخاص بمنع التحرش الجنسي، والتجارة بالنساء (2009، انظر نص البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة عشرة).

تطرق البرنامج الانتخابي للكنيست التاسعة عشرة سنة 2013 باختصار شديد لقضايا المرأة، وتضمن النقاط التالية: استشهد البرنامج بعبارة من وثيقة الاستقلال أكدت على المساواة بغض النظر عن الجنس والعرق والدين، وتأكيد الحزب عزمه العمل على تقليص الفجوات في الأجور، وكل مظاهر انعدام المساواة بين الرجال والنساء، وأكد الحزب على سعيه لمنع إقصاء النساء، وعزمه العمل لزيادة مشاركة النساء في كل مؤسسات الحكم: الكنيست والحكومة والقضاء والسلطات المحلية (http://www.labor.org.il/במפלגת-העבודה/60-מנהלה/16783-מצע-מפלגת-העבודה-לכנסת-ה-19).

ورغم أن العقد الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القون الحادي والعشرين قد شهدا تقديم حوالي 20 مقترحاً لتخصيص حصص للنساء في القوائم الحزبية بمقتضى قانون، لكنها رُفضت جميعاً، وربما يرجع ذلك إلى أن الأحزاب العلمانية تتفادى إثارة غضب المتدينين الذين يرفضون ترشيح النساء للانتخابات (شابريا، 2013: 10،11)، لكن حزب العمل يُعتبر من أكثر الأحزاب الإسرائيلية اهتماماً بضمان مقاعد للنساء على قوائم المرشحين، وفي هذا المجال أقر الحزب في انتخاباته الداخلية ضمان مقعدين للنساء كحد أدنى في المقاعد العشرة الأولى، ومقعدين آخرين في المقاعد العشرة الثانية، وبالمقارنة مع الليكود فإن حزب العمل يمنح المرأة مكانة أفضل، وذلك لأن أول مقعد مضمون للمرأة على القائمة الانتخابية لليكود هو المقعد العاشر (ألمجور–لوتين، 2010: 7).

وفي الناحية العملية، كانت مشاركة النساء في حكومات إسرائيل قليلة مقارنة بالرجال، فمن بين 221 شخصاً شغلوا مناصب وزراء في إسرائيل، كان نصيب النساء 13 فقط، أي بنسبة 6% تقريباً (كنيج، 2013: موقع ألكتروني مبين في قائمة المصادر والمراجع) ، وهذا عدد قليل مقارنة مع عدد الرجال، لكن كان نصيب حزب العمل من بين الوزيرات الثلاثة عشر، ست وزيرات، هن: جولدا مئير، وشوشانا أربيلي الموزلينو ، وأورا نمير، ودواليا إيتسيك، ويولي تامير (كنيج، 2011: موقع ألكتروني).

وهذا يدل على أن حزب العمل اهتم بموضوع تولية المرأة مناصب عليا أكثر من غيره، أو أن الكفاءات النسائية في الحزب أكثر من الأحزاب الأخرى.

الخاتمة:

بعد استعراض وتحليل المعلومات الواردة في البرامج الانتخابية لحزب العمل بشأن المرأة يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

أولاً: أطلق الحزب على الفقرة الخاصة بالمرأة في برامج المرحلة الأولى والواقعة بين عامي 1949 و 1955 اسم (حماية المرأة) وجاء المضمون لكي يعكس اهتمام الحزب بتوفير الحماية للمرأة في الحيز الخاص . أما برامج المرحلة الثانية 1959– 1973 فقد أطلق حزب مباي على البرامج الخمسة التي يتكون منها هذا المحور عنوان (المرأة في الدولة)، وهذا يعكس اهتمام حزب مباي في توفير الحماية للمرأة في الحيز العام. أما المرحلة الثالثة 1977-2013 فهي مرحلة تبني التوجه الفيمنستي من قبل الحزب.

وهذا يكشف أن حزب مباي لم يكن يولي قضية المرأة في المرحلة الأولى كبير اهتمام، وربما يرجع ذلك إلى أن قيادة الحركة الصهيونية كانت تعتبر أن المساواة متحققة بشكل تلقائي في المجتمع الذي كانت تعتبره طليعياً، ولهذا لا توجد حاجة للتركيز على هذا الموضوع في البرنامج الانتخابي، أو في السياسة الحكومية، لكن مع الوقت اختلف الأمر كثيراً لصالح تبني سياسات تختلف عما بدأ به الحزب.

ثانياً: لوحظ في جانب الوعود التي يُبشر حزب العمل جمهوره بها، أنها تركز على ضبط علاقة الدين بالمجتمع، وتحرير مساحات إضافية من الأحوال الشخصية من هيمنة الدين، وجعلها من صلاحيات الدولة في شقها المدني، والمقصود هنا أن حزب العمل يُسلم بأن الزواج والطلاق هي من صلاحيات الشريعة اليهودية والمحاكم الدينية، لكنه حرر مسألة الميراث من سيطرة الدين ثم دعا إلى تحرير العلاقات داخل الأسرة بترتيباتها وخلافاتها من قبضة الدين، وتحويلها إلى المحاكم المدنية.

ثالثاً: ربما يرجع تكرار الحزب نفس ما ورد في برامجه على مدار دورتين، إلى بطء العمل فيما يتعلق بالتشريعات أو التعيينات، أو إقامة المؤسسات الكفيلة بترجمة الوعود إلى واقع، وربما يعود إلى صعوبة النقاش مع المتدينين وحساسية المجتمع فيما يتعلق بالجوانب الدينية للوعود.

رابعاً: أما البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة عام 1981م، فقد جاء مفصلاً أكثر من كل البرامج التي سبقته، وبدأ بمقدمة مختلفة عن كل البرامج السابقة، إذ اعترف بحدوث "تراجع في مكانة المرأة في إسرائيل، وأنه تم التعبير عن هذا التراجع من خلال تجميد بعض التشريعات، وتغيير قوانين، وعدم تطبيق قوانين أخرى قائمة، وإهمال توصيات لتعزيز مكانة المرأة.

ويمكن القول إن ارتفاع نبرة النقد في هذه المرحلة يرجع إلى عاملين: الأول يتمثل في كون الحزب انتقل من مرحلة الحزب الحاكم إلى المعارضة، وبالتالي فإن النقد سيكون هو المحرك الرئيسي لدعايته الانتخابية، أما السبب الثاني فيتمثل في تأثر المجتمع الإسرائيلي بالتوجهات الفيمنستية في الولايات المتحدة وأوروبا.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأفكار الواردة في هذا البرنامج الانتخابي تعكس اكتمال عملية الانتقال من الحديث عن المرأة استناداً للموقف اليهودي التقليدي، إلى الحديث عن المرأة كوحدة قائمة بذاتها، ومحور مستقل يجب أن تتركز حوله القرارات والتوجهات الحزبية.

خامساً: عمدت البرامج الانتخابية لحزب العمل للإيجاز في موضوع المرأة بدءاً من البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة عشرة لسنة 1992، وفي هذا البرنامج أكد الحزب التزامه العمل على تحقيق المساواة من خلال التعليم والإعلام والجيش والتشريع.

سادساً: ورغم أن العقد الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القون الحادي والعشرين قد شهدا تقديم حوالي 20 مقترحاً لتخصيص حصص للنساء في القوائم الحزبية بمقتضى قانون، لكنها رُفضت جميعاً، وربما يرجع ذلك إلى أن الأحزاب العلمانية تتفادى إثارة غضب المتدينين الذين يرفضون ترشيح النساء للانتخابات، لكن حزب العمل يُعتبر من أكثر الأحزاب الإسرائيلية اهتماماً بضمان مقاعد للنساء على قوائم المرشحين، وفي هذا المجال أقر الحزب في انتخاباته الداخلية ضمان مقعدين للنساء كحد أدنى في المقاعد العشرة الأولى، ومقعدين آخرين في المقاعد العشرة الثانية، وبالمقارنة مع الليكود فإن حزب العمل يمنح المرأة مكانة أفضل، وذلك لأن أول مقعد مضمون للمرأة على القائمة الانتخابية لليكود هو المقعد العاشر.

سابعاً: وفي الناحية العملية، كانت مشاركة النساء في حكومات إسرائيل قليلة مقارنة بالرجال، فمن بين 221 شخصاً شغلوا مناصب وزراء في إسرائيل، كان نصيب النساء 13 فقط، أي بنسبة 6% تقريباً، وهذا عدد قليل مقارنة مع عدد الرجال، لكن كان نصيب حزب العمل من بين الوزيرات الثلاثة عشر، ست وزيرات، هن: جولدا مئير، وشوشانا أربيلي الموزلينو ، وأورا نمير، ودواليا إيتسيك، ويولي تامير.

وهذا يدل على أن حزب العمل اهتم بموضوع تولية المرأة مناصب عليا أكثر من غيره، أو أن الكفاءات النسائية في الحزب أكثر من الأحزاب الأخرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: البرامج الانتخابية لحزب العمل:

البرنامج الانتخاب للكنيست الأولى سنة 1949.
البرنامج الانتخابي للكنيست الثانية سنة 1951.
البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة سنة1955.
البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة سنة 1959.
البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة سنة 1961.
البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة سنة 1965.
البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة سنة 1969.
البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة سنة 1973.
البرنامج الانتخابي للكنيست التاسعة سنة 1977.
البرنامج الانتخابي للكنيست العاشرة سنة 1981.
البرنامج الانتخابي للكنيست الحادية عشرة سنة 1984.

البرنامج الانتخابي للكنيست الثانية عشرة سنة 1988.
البرنامج الانتخابي للكنيست الثالثة عشرة سنة 1992.
البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة عشرة سنة 1996.
البرنامج الانتخابي للكنيست الخامسة عشرة سنة 1999.
البرنامج الانتخابي للكنيست السادسة عشرة سنة 2003.
البرنامج الانتخابي للكنيست السابعة عشرة سنة 2006.
البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة عشرة سنة 2009.
البرنامج الانتخابي للكنيست التاسعة عشرة سنة 2013.

ثانياً: الوثائق

جلبرت برفرمان؛ نوريت (1981): *كوبتس مسمخيم بتولدوت همدينات (مجموعة وثائق عن تاريخ الدولة) 1897–1979*. مركز الإعلام والنشر، وزارة الأمن، القدس.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

اليافي، عبد الكريم (24/1/2010). *دور التعريب في تأصيل الثقافة الذاتية العربية*. تاريخ الاطلاع (23/5/2015)، موقع: http://www.altareekh.com/)

http://www.havoda.org.il/Web/AboutUs/Legacy/Timeline/579.aspx
http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp
http://fs.knesset.gov.il//1/law/1_lsr_209710.PDF
http://www.ovdim.org.il/Page10915.asp
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3399420,00.html
http://www.idi.org.il/

رابعاً: الموسوعات:

الكيالي؛ عبد الوهاب (1994): *موسوعة السياسة (7ج)*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

منصور؛ جوني (2009): معجم *الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلي*. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى.

خامساً: المراجع العربية:

المسيري، عبد الوهاب (2003): *العلمانية الجزئية والعمانية الشاملة*. جزآن، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

أبو حلبية، حسن عبد الله (2011): *تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905–1948*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة، غزة، فلسطين.

ساساً: الكتب باللغة العبرية:

درومي؛ أوري (2001): *النساء في الجيش الإسرائيل (נשים בצה"ל נשיים בתساهال)*. الجيش الإسرائيلي (تسفا هاجاناة ليسرائي والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية –همخون هيسرائيلي لديموقراطيا، القدس، إسرائيل.

شابيرا؛ أساف وآخرون (2013): *تمثيل النساء في السياسة الإسرائيلية مقارنة مع دول أخرى (يتسوغ نشيم ببوليتيكا يسرائيليت بمبط هشفأتي ייצוג נשים בפוליטיקה – ישראל במבט השוואתי)*. المركز الإسرائيلي للديمقراطية، دراسة سياسات 99، القدس، إسرائيل.

ألمجور–لوتين؛ أورلي وهوديا كين (2010): *النساء في السياسة–ورقة معلومات بمناسبة يوم المرأة العالمي (نشيم ببوليتيكا –داف ميداع لرجل يوم هايشاة هبين ليئومي נשים בפוליטיקה דף מידע לרגל יום האשה הבין לאומית)*. مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، إسرائيل.

سابعاً: المقالات بالعبرية:

إلدار؛ عيران (2010): *إقصاء النساء الأول في إسرائيل– جولدا مئير في مواجهة الكتل الدينية في بلدية تل أبيب (هدراة نشيم ريشوناة بيسرائيل: جولدا مئير مول هسيعوت هدتيوت بعيريات تل أبيب הדרת נשים ראשונה בישראל: גולדה מאיר מול הסיעות הדתיות בעירית תל אביב)*. مجلة كيفونيم حدشيم، (تحرير): إيلي أيال، تل أبيب، إسرائيل، عدد (26)، يونيو 2010.

كنيج؛ عوفير (2011): *جولدا ليست النموذج –النساء في المناصب السياسية في إسرائيل (جولدا زي لو هدوجماة–نشيم بتفكيديم بوليتيم بيسرائيل גולדה זה לא הדוגמה –נשים בתפקידים פוליטיים)*. مقال نُشر بتاريخ 31 ديسمبر 2011 على موقع المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (http://www.idi.org.il)

كنيج؛ عوفير (2013): *نساء أكثر في الكنيست يكفي نساء في الكنيست (يوتير نشيم بكنيست، مسبيك نشيم بكنيست؟ יותר נשים בכנסת מספיק נשים בכנסת)*. بتاريخ 1 يناير 2013. (http://www.idi.org.il)